تصنيف فيلم «حياة الماعز»

احمد عمر

يُذكّر النصّ من طرف براوية «الفرشاة» لهنري شاريير، التي أُخذ عنها فيلم له الاسم نفسه، وحبكته هي حبكة المُتّهم البريء». وبطل «أيام الماعز» نجيب محمد أبرأ من «بابيون» وأطهر، فهو مُجرّد عامل مكفول، وقع بين براثن الكفيل الخطأ، بديلاً من مكفول آخر نجا من التعنيز. الفيلم هندي إنتاجاً وتمثيلاً، لكنّه بُرّئ من خصائص الفيلم الهندي من استعراضات وغناء، ورقص (وفيه غناء)، فالعقل الهندي يحافظ على خصوصياته في الفيلم مُهذّبة، والتهذيب على تمامه في «المليونير المُتشرّد»، ومن خصائص الفيلم الهندي حكاية نمطية مع حكايات الجَدّة، وبطلَين وسيمَين فريدَين في حُسنهما بين أبناء جنسهما، وحقبة، وقطار (في الفيلم قطار)، وشتات، ثمّ نهاية سعيدة، ثمّ أغنية الفيلم الختامية.

قد يصنّف الفيلم من الأفلام الثورية، مثل «الجذور» وهو مسلسل، فنجيب هو نظير كونتا كينتي المخطوف من أفريقيا، غير أنّ نجيب «طوفان الأقصى» في السابع من أكتوبر/ تشرين الأول الرأي العام تؤيّد استمرار الحرب والقضاء على «حماس»، ولا تريد أن تسمع عن التدمير المنظّم لمعالم الحياة في غزّة، ولا عن تراه في نشرات الأخبار.

وفي الأثناء، يخرج قليلٌ من الفضائح عن سجن سدي تيمان، الذي ابتدعه الإسرائيليون خصّيصاً لأهل غزّة، يصبّ بعضهم العار من وحشية الجنود مرتكبي التعذيب والاغتصاب، فيندلق سيل من الكلام «الإنساني»، من قبيل الأسف على «القيم الليبرالية»، وعلى «أنّنا نعيش غابة متوحّشة لها قوانينها»، وأنّ نتنياهو، الذي يعرف قوانين الأخلاق، استغنى عنها لصالح السلطة والثأر، وأنّ على الإسرائيليين الاتعاظ بالمآبي النازية التي خسرت الحرب لانعدام أخلاقها. في وجه هؤلاء المنتقدين «الأخلاقيين»، تقف أيضاً ثلّةٌ من المدافعين عن الحكومة، لسان حالهم يقول: «لا تكلّموني عن قيم أو أخلاق.

للشهرة أيضاً آلامها

عبد الحكيم حيدر

لا تغترّ بمظهر الشهرة، حتّى وإن أخذت بالألباب، لأنّها تتمظهر أسفل غطاء رقيق جداً وهشّ من الحضور المؤقّت تحت رحمة الأضواء والطلب والتعاقدات. وسريعاً ما تزول أو تتغيّر مع تقلّب الأيام والوجوه الجديدة في المشهد وتبدّل الملامح والأوقات، وخصوصاً ملامح الجسم والوجه وتعبيراته العاجزة والضعيفة أيضاً، كما في حالة المُغنّي والممثّل محمد فؤاد، في ذلك الفيديو الذي انتشر منذ أيّام، فهذا بؤس الشهرة حين يبدأ أوان ضعفها وتضعضعها، تجعل صاحبها يُعلن، وكأنّه يُقرّ منسأبةً، «أنت عارف أنت بتكلّم مين؟»، وكأنّه يُقرّ حقيقةً يخافها هو من داخله، بأنّه قد صار منسيّاً، محاولة إعادة الحضور بأيّ شكل، ولو باقتفال معركة داخل مؤسّسة طبّية وجامعية عريقة، حتّى وإن طلب التصالح فيما بعد، إلّا أنّ بقايا النجم الذي كان يوماً قد حقّق أعلى إيرادات في فيلم مصري (إسماعيلية رايح جاي)، وقت عرضه، له جولة من صنّاع الفيديوهات والبطانة، سواء أكان في الساحل الشمالي أم داخل سيارة دفع رباعي يصطاد الغزلان من الصحراء، وقد ظهرت سيدة ببدلة سوداء، بعد يوم من الحادثة، وكأنّها ممثلة في مسرح جلال الشرقاوي التجاري صيفاً، وتلفّظت بكلام أخطر ألفَ مرّة من كلام محمد فؤاد ومعركته، وعلّق تلك هي الرسالة المُشفّرة في تلك المعركة بأكملها، وهو كلام يستحقّ التأمل أيضاً، سنعرج عليه في يوم ما.

والآن، تخيّل مثلاً ملكة جمال مصر في الثمانينيّات من القرن المنصرم وهي تتّكئ على عصا سوداء، من الأبنوس، وفي يدها حقيبة سوداء، وعلى عينيها نظّارة سوداء، أيضاً تداري بها طعنات الزمن أسفل العينين، وفي يدها جواز سفر تحاول أن تدخل قنصلية كندا في مصر، حيث تحصل على تأشيرة زيارة لأحفادها هناك، ولم تنسَ بالطبع أن تضع داخل حقيبتها عددين من مجلتي المُصوّر، أو الكواكب، شاهدتين على اعتلائها ملكةَ جمال مصر في يوم ما.

الشهرة جارحة وقت زوال وجهها، وخاصّة لو أداء صاحبها بعد زوالها أن ينال ولو شيئاً بسيطاً من تلك الأشياء التي كانت تُلقى أسفل قدميه أيّام الشهرة، مسألة تستحقّ بالفعل الشفقة أحياناً، أمّا ما يخرج من نطاق الأدب، فلا يستحقّ العلاج. هل لا بدّ من تدريب السادة والسيدات من أهل الطرب والفنّ في مصر، وخاصّةً حينما تجرّ عليهم الأيّام، وهم في مطار، أو دار رعاية، أو مستشفى، أو «سوبر ماركت»، أو بنك، أو صيدلية، أو داخل ورشة لسمكرة السيارة، أنّ الذات واحترامها أهمّ من بريق الذات، وحصافة الشخصيّة أهمّ من الزهو والخيلاء، بها، وأنّ التواضع أهمّ من دهانات الوجه؟ وعند الأفلام التي كانت يوماً ترقص داخل العلب، وأنّ حقيقة الذات أكثر ألقاً من الصبغات والنظّارات برباعية الأبعاد، وأنّ الشارع هو من يحكم مسيرنا وليس جبل الأولمب أو الكاميرات المُقرّبة أو استديو نكّاس أو «حنكشيان الراحل مفيد فوزي» مع المخرج خيري بشارة حول سيناريو «طشت» من الفضّة الخالصة، تخصّ الممثلة نبيلة عبيد قبالة الضحكة الواسعة في حفلات أعياد ميلادها، متى يتعلّم أهل الفنّ أنّ إسحاق الموصلي أبقى عند العرب والعجم من الـ 365 ثوباً، عند أيّام السنة لديه، والتي كانت من الحرير والصوف والدمقس، ومرشاة بالذهب واللؤلؤ والفضّة والعقيق، وأنّ أغاني أمّ كلثوم أبقى من «فيلّا» أمّ كلثوم بعد ما صارت فندقاً، وأنّ بحّة صوت منيرة المهدية، التي كانت تهيّئ الدمع في الحفلات، أبقى من عوّامتها لإعادة في النيل بعد ما راحت أكثر من مائة أو مائتي حكومة، وعلّ تاجر خردة من روض الفرج قد يأخذ العوّامة بحالها حديدَ خردةٍ في يوم ما. متى يُعرَف أهل الفنّ أنّ فيلم «الكيت كات» أبقى من بخت الممثّل نبيل الحلفاوي، وأنّ أغنية محمد الحكلاوي أبقى من عوّامته، كان للحكلاوي أيضاً عوّامة أيّام الشقاوة. متى يعلم أهل الفنّ أنّ آلحان عبد العظيم عبد الحقّ أجمل كثيراً من «كفوف» محمد رمضان، وعمرو دياب، على وجوه الناس البسيطة، وأنّ مدرسة نوبية موسى أكثر خيراً للأجيال من «موتسيكل» سما المصري، وأنّ أغنية «فكروني» أجمل كثيراً من «كلب الستّ».

إسرائيل المتباهية بـ«أخلاق» النكبة الأولى

دلال البزري

التظاهرات اليومية لأهالي الرهائن لدى حركة حماس تدين بنيامين نتنياهو لإفشاله مفاوضات «التسوية» الجارية كلّها، ولاستهتاره بحياة أولئك الرهائن، معاتبة الحكومة لأنّها «مثل الذي يصوّر فيلماً وينتجه»، وتتهم نتنياهو بتفضيله عودة الرهائن في أكياس الموتى على المغامرة بمنصبه، وتدعو إلى مقاطعة مراسم وفعّاليات تحضرها هذه الحكومة في الذكرى الأولى لـ«طوفان الأقصى» في السابع من أكتوبر/ تشرين الأول المقبل، وصرخة والدة رهينة تُلمّح، بعيد آخر التظاهرات: «كم كنا سذّجاً عندما كنّا نفكّر بأنّ ثمّة شخصاً يقلق لأمننا، يحمينا ويلتزم بالحفاظ على أمننا».

وربّما بسبب الموقف شبه العلني لشركاء نتنياهو في الحكم، من اليمين الديني المُتطرّف، الذين أحدثوا انشقاقاً بين أهالي الضحايا، يقول بأولوية أمن إسرائيل على حياة الرهائن الإسرائيليين... ربّما لهذا السبب انتشر بين الإسرائيليين الخوف أخيراً عن خطّة هانيبال لحلّ مشكلة الرهائن، وأنّ الخطّة وُضعت حيّز التنفيذ سرّاً، عنوانها «جندي قتيل أفضل من جندي أسير»، أي أنّ حياة الرهائن يجب أن لا تُؤخّذ بالحساب في الحرب على غزّة، وفي المفاوضات بشأنها. وأنّ هذا يعني، مرّة أخرى، أنّ نتنياهو لا يسأل عن الرهائن، تحت شعار أنّه لن يكفّ عن هذه الحرب «إلّا بتحقيق النصر الكامل».

في المقابل، تشير استطلاعات الرأي إلى أنّ مؤيّدي استمرار الحرب، بالنسبة لي النصر هو القيمة الوحيدة»، من الإسرائيليين تريد إنجاز اتّفاق حول إسرائيل بأنّ كلّاً منهما قد احتفظ بنوايا الرهائن، تبكي أهلهم، تتضامن معهم، الطرف الآخر في جزّ المنطقة إلى حرب ولكن هذه الغالبية ليست مُستعدّةً إقليمية (!)

في الوقت نفسه، تشير استطلاعات الرأي إلى لمشاركتهم في تظاهراتهم، ولا في شعاراتهم، أكثر من ذلك، انتقد معلّقون، مواصلته الحرب، يختلف معه وزير الدفاع وسياسيون، وجمعيات، نتنياهو يواف غالانت، ينسحب من حكومة حربه لمواصلته الحرب، يختلف معه وزير الدفاع المعارض بيني غانتس، يسطع قليلاً نجم يواف غالانت، ينسحب من حكومة حربه مُعارض آخر، الأقلّ ليونة، بائير لبيد... المعارض بيني غانتس، يسطع قليلاً نجم ولكنّ استطلاعات الرأي تقول إنّ غالبية بائير لبيد... الأقلّ ليونة، بائير لبيد... الرأي العام تؤيّد استمرار الحرب والقضاء ولكنّ استطلاعات الرأي تقول إنّ غالبية على «حماس»، ولا تريد أن تسمع عن الإسرائيليين صورة أو باخرى. لكن ليس كلّ التدمير المنظّم لمعالم الحياة في غزّة، ولا عن تراه في نشرات الأخبار.

وفي الأثناء، يخرج قليلٌ من الفضائح عن سجن سدي تيمان، الذي ابتدعه الإسرائيليون خصّيصاً لأهل غزّة، يصبّ بعضهم العار من وحشية الجنود مرتكبي التعذيب والاغتصاب، فيندلق سيل من الكلام «الإنساني»، من قبيل الأسف على «القيم الليبرالية»، وعلى «أنّنا نعيش غابة متوحّشة لها قوانينها»، وأنّ نتنياهو، الذي يعرف قوانين الأخلاق، استغنى عنها لصالح السلطة والثأر، وأنّ على الإسرائيليين الاتعاظ بالمآبي النازية التي خسرت الحرب لانعدام أخلاقها. في وجه هؤلاء المنتقدين «الأخلاقيين»، تقف أيضاً ثلّةٌ من المدافعين عن الحكومة، لسان حالهم يقول: «لا تكلّموني عن قيم أو أخلاق.

كاريكاتير — عماد حجاج

«اليوم التالي»: الضفّة الغربية في عين الاستهداف

غازي دحمان

للمرّة الأولى، منذ بداية الحرب في غزّة، باتت الرؤية واضحة بشأن مستقبل التطوّرات في المنطقة؛ فلا حرب إقليمية أبطالها إسرائيل وإيران وأذرعها، بل المنطقة ذاهبةٌ إلى التهدئة وصناعة تسويات تضمن الهدوء بين الفاعلين سنوات مقبلة، وذلك للتفرّغ إلى تسييل فوائد الحرب سياسياً، ودائماً على حساب الرصيد العربي.

ينصف إيتسامة، طلب الأمين العام لحزب الله، حسن نصر الله، من اللبنانيين العودة إلى حياتهم الطبيعية، مُؤكّداً لهم أنّ الأمور ستعود إلى يومياتها العادية، أي في مستوىً منخفض من الضربات المتبادلة مع إسرائيل، فاللعبة باتت في خواتيمها، أو هي انتهت عملياً بعد ردّ الحزب، والحزب، عبر ابتسامات نصر الله، بدا وكأنّه تخلّص من عبء ثقيل أرهقه ثلاثة أسابيع، ويبدو وكأنّ نصر الله يكتم فرحاً غامراً بهذا المخرج.

ويعشف ذلك أنّ ردّ إيران المولعون لن يكون بالحجم أو المدى أو الاتساع الذي يستدعي من الذين دعاهم نصر الله إلى العودة إلى الحياة الطبيعية، الانتظار والحذر والتوجّس، فليس في الأفق ما يُوشّر إلى احتمال حصول تغيّرات حادّة في مسارات المنطقة، وليس سوى أيام قليلة تفصلنا عن نهاية هذه التراجيديا، والمُؤكّد أنّ نصر الله ما كان ليخرّج بأنصاف ابتساماته التي تتارجح بين الجدّ والهزل، لو لم يكن على علم بتطوّرات خلف الكواليس عن أكثر من نصف اتفاق بين طهران وواشنطن.

ما يُؤكّد هذا الاستخلاص تأكيد رئيس هيئة الأركان المشتركة الأميركية، الجنرال سي كيو براون، من تل أبيب، أنّ الأخطار في المدى القريب لاتّساع رقعة الحرب في الشرق الأوسط انحسرت، لكن ما يفوق الخيال تطابق تصريحات مسؤولي إيران وإسرائيل بأنّ كلّاً منهما قد احتوى نوايا الطرف الآخر في جزّ المنطقة إلى حرب إقليمية (!)

اليوم، يبدو أنّنا وصلنا إلى عتبة «اليوم التالي»، الذي بدأ الحديث عنه منذ الأيام الأولى للحرب على غزّة، وصلنا إلى هنا وفي رصيد الحرب عشرات الآلاف من القتلى والجرحى والمُشوّهين والمُعاقين من الفلسطينيين، ودمار كارثي لقطاع غزّة، فإذا كان «اليوم التالي» الموعود سيكون مناسبة لتبادل التهاني بمناسبة نجاة المنطقة من حرب إقليمية، وحافظت فإنّه لن يكون كذلك في فلسطين.

في غزّة، الصورة واضحة بشكل جلي، بيئة مدمّرة اجتماعياً وعمرانياً واقتصادياً، لا يملك أحد، في المنطقة والعالم، سوى البكاء على تلك الأطلال، بعد أن حوّلت إسرائيل القطاع مكاناً غير صالح للحياة الآدمية، فلا بنى تحتيّة ولا فوقية يمكن ترميمها وإصلاحها، ثمّ إنّ إعادة الروح وضخّ الحياة في شرايين غزّة يحتاج شروطاً مختلفة، وليس مُجرّد اتفاق هدنة، بل اتّفاق سلام دائم ضمن الاعتراف بدولة فلسطينية مستقلّة ووجود ضمانات دولية ورواردع تمنع إسرائيل من تكرار فعلتها، وقبل ذلك، شعب غزّة كلّه بات يحتاج إلى عيادة نفسية، بعد ما عاشه الكلّ القطاع وشاهدوه من أصناف الموت وأشكال التنكيل والاستهتار بإنسانيتهم، وإلّا فإنّ مشهد الخراب والضياع سيبقى هو العنوان الدائم للأوضاع في غزّة.

لكنّ الوضع المعقّد بشكل كبير هو وضع الضفّة الغربية في المرحلة المُقبلة، إذ تتعرّض مدن الضفّة وقراها لحرب منهجية يشنّها المستوطنون، بدعم واضح من الجيش والحكومة الإسرائيليين، ولا يُخفي اليمين الإسرائيلي المُتطرّف الحاكم في إسرائيل، نواياه في السيطرة على أكبر مساحة ممكنة في الضفّة، على ذلك، يتوجب التفكير بمقاربة مختلفة لحماية الضفّة الغربية من خطر داهم، هذه المقاربة يجب أن تستعيد الحرب لأنّها خيار انتحاري، وبما أنّ الفلسطينيين لا يملكون أدوات تأثير مهمّة في صراعهم مستقلّة ووجود ضمانات دولية ورواردع تمنع إسرائيل من تكرار فعلتها، وقبل ذلك، شعب غزّة كلّه بات يحتاج إلى عيادة نفسية، بعد ما عاشه الكلّ القطاع وشاهدوه من أصناف الموت وأشكال التنكيل والاستهتار بإنسانيتهم، وإلّا فإنّ مشهد الخراب والضياع سيبقى هو العنوان الدائم للأوضاع في غزّة.

لكنّ الوضع المعقّد بشكل كبير هو وضع الضفّة الغربية في المرحلة المُقبلة، إذ تتعرّض مدن الضفّة وقراها لحرب منهجية يشنّها المستوطنون، بدعم واضح

> يتوجب التفكير بمقاربة مختلفة لحماية الضفّة الغربية تستبعد الحرب لأنّها خيار انتحاري

> الذين يريدون أن يستعيدوا «الأخلاق الإسرائيلية» يغضّون الطرف عن اللاأخلاقية قيام إسرائيل نفسها

إسرائيلي، وغيرهم في الخارج.. يصدقون أنّ خطايا إسرائيل جديدة عليها، وما من «أخلاق». هذه الخطايا ليست ابنة ساعتها، ولا ابنة السجون المُعمّرة. لها أصول عمرها عقود، تكمن في الخطيئة الأولى لإسرائيل، تعود إلى النكبة الفلسطينية الأولى، التي تسميها إسرائيل بـ«الاستقلال». فهذا الإنجاز «التاريخي»، بوصف الإسرائيليين، برعاية «أخلاق» بن غوريون، حدث بحرق القرى الفلسطينية، وبطرد أهلها من ديارهم، وبتشريدهم، وبتحويلهم لاجئين بين لبنان وسورية والأردن ومصر، وبإحالة الباقين منهم فئةً ثالثةً (الثانية هي اليهود الشرقيون)، وبين هذا التاريخ وحرب 1967، يمكن إحصاء بنات هذه الخطيئة، وقد تمدّدت فروعها بعد هذه الحرب واحتلال إسرائيل الضفّة والقطاع والقدس الشرقية والجولان. وما يصفونها «درّة التاج الإسرائيلي»، المحكمة العليا، «اليسارية المحترمة»، كانت المؤسّسة الرئيسة التي لعبت دوراً بالسماح لإسرائيل بقضم أراضي الضفّة واحتلالها وأحياء القدس الشرقية، وأكمل عملها اليوم وزير الأمن الداخلي، المُتطرّف إيتمار بن غفير، بأن أعطيت له حرّية توزيع الأسلحة على مستوطني الضفّة، تسهيلاً لعملية ترحيلهم نهائياً من أراضيهم، بقتلهم وحرق أرزاقهم وسرقة ممتلكاتهم، تحت أعين الجيش، المعروف بقواعده «الأخلاقية الصارمة»، نصيب الضفّة من هذه الحرب قد يوازي نصيب غزّة في التصوّر الإسرائيلي، ومفاده إخراج أهلها هائمين في الأرض.

وهُم بطريقة من الطُرُق يعترفون بالخطيئة الأولى الآن، إذ يُهدّد عُتاتهم بأنّهم اقتربوا من تحقيق «النكبة الثانية»، وكأنّهم بهذا الاعتراف يتبجّحون بالأولى، لحزنهم على عجرفتهم الأمنية العسكرية، ربّما، وكانوا يتالقون ببريقها من فترة قصيرة. ومن أجل تحقيق هذه الغاية، على إسرائيل أن تتوحّش، بعد أن تكون قد تناست خطيئتها الأولى، المؤهّبة بالقيم الأخلاقية التي تأسّست عليها، عليها أن تمعن بها، بل أن تتجاوزها إلى رحاب التوحّش الصافي، القتل والدمار الصافيين، فتزيد تناقضاتها بين رهائن واستمرار الحرب، وتنخفض معنوياتها إلى الصفر، ويتحرّر يمينيها المُتطرّف من عُقد «الأناقة العسكرية»، ليكونوا حقيقيين، لا دجّالين، يقتلون الفلسطينيين ويدّعون الأخلاق ويراكمون الخطايا، ولا يلتفتون إلّا للنادر منها، وقد خرجت إلى العلن من دون إرادتهم. بالتالي، الحلول المطروحة الآن، من نوع الدولتَين، أو الدولة الواحدة بحقوق متساوية، لم تكن ممكنة في يوم من الأيام، ولا هي الآن ممكنة.

إسرائيل دولة قامت على خطيئة أولى، أصلية، جذرية، بشكلها وبمضمونها وبأسلوبها. ونتنياهو يتابع الحرب الآن بالخطيئة الجذرية نفسها، بقدرات قتالية تبتعد سنوات ضوئية عن تلك التي توفّرت عام 1948. والحلّ، إذا جاز وصف المفاوضات بـ«الحلّ»، وإذا لم يعاندها نتنياهو، كما يفعل على طول الخط، فلن يكون أكثر من تكريس «النكبة الثانية»، أي تجديد الخطيئة الأولى، بكمّ غير مسبوق من الموت والدمار. ولا مانع أن يدفع الرهائن الثمن، وتكون عدوى تبخيس حياة الفلسطيني انتقلت إلى حياة الإسرائيلي.

لا رؤية لمستقبل هذه الحرب. ولا أفق أمامنا، لا مستقبل، ولا خيارات جدّية، إنّما رجاء أن تتوقّف هذه الحرب، وألّا تكون الثمان «النكبة الثانية» أثقل على الأجيال اللاحقة من ميراث النكبة الأولى على الأجيال التي سبقتها، وأن تكون لدينا القدرة في نقل سرديتها بالأمانة المطلوبة.

(كاتبة لبنانية)

الضفة الغربية هي الهدف الذهبي... حذارِ!

صفر ابو فخر

تجتهد كلّ حركة تحرّر وطني في رسم استراتيجيات ثورية، وفي خوض تكتيكات قتالية ملائمة لها. وتقوم دعائم تلك الاستراتيجيات على مقاومة الاحتلال بجميع الوسائل العسكرية والمدنية المتاحة، وفي مقدّمها الكفاح المسلّح والعصيان المدني. وعلى أنّ النضال ضدّ الاحتلال يجب أن يُوقع الأذى والخسائر بالمحتلّ وقوّاته بصورة دائمة. والهدف النهائي للكفاح المسلّح إرغام العدو على إنهاء احتلاله والجلاء عن الأرض المحتلّة. ويتضمّن الوصول إلى الهدف النهائي دفع أثمان متفاوتة الشدّة على المناضلين وعلى الشعب معاً. وفي جميع مراحل النضال، يجب الحفاظ على الشعب وتماسكه ووحدته وروابطه البشرية وعدم تعريضه للإفناء بقوّة الاحتلال القاهرة.

الآن، إذا كانت معادلة الشعب في مواجهة الاحتلال عاجزةً عن إيقاع الخسائر المادية والبشرية بجيش الاحتلال فلا قيمة استراتيجية لها. وإذا لم يُؤدِ استعمال قوّة المقاومة إلى جلاء الاحتلال، فلا قيمة للوسائل القتالية المُستخدمة إذاً، ويجب إعادة التفكير بالجدوى العسكرية في هذه الحال. وإذا أدّت عمليات المقاومة إلى إفناء الشعب وتحطيمه وفرط وحدته فسيكون هذا الأمر كارثةً مُؤكّدة. هذه هي الدروس التاريخية لجميع حركات التحرر الوطني، كالثورات الجزائرية والفيتنامية والأفريقية والأميركية – اللاتينية والآسيوية. أمّا صورة الميدان في غزّة فهي ترتسم الآن في النحو التالي: لقد تمكّنت إسرائيل بقواها العسكرية المهيبة من إعادة احتلال قطاع غزّة، وتدمير كلّ شيء تقريباً، وقتل خمسين ألفاً من السكّان والمقاتلين، ما يعني أنّنا خسرنا خمسين ألف شهيد (بمن في ذلك المفقودون)، ومائة ألف جريح تقريباً، بينهم عشرات الآلاف من المُعوّقين، واحتلال القطاع بكامله، وتدمير جميع معالم العيش فيه. أي أنّ ما خسرناه كلّه في هذه الحرب كسبه العدو الإسرائيلي بصورة أو باخرى. لكن ليس كلّ ما خسره العدو أُضيف إلى رصيدنا فوراً، فما إن يجري التوصّل إلى وقف إطلاق النار في معمعان القتال والتفاوض، لا بدّ من الإقرار بأنّ تقديم بعض التنازلات من هنا وهناك أمر بدهي ومنطقي وضروري. فكلّ تفاوض ينتهي إلى اتفاق (أكان وقفاً للنار أم هدنةً مؤقتة) هو، في جوهره، تنازُل من الطرفين وحلٌّ وسط (Compromise)، ولن ينجم عن أيّ مفاوضات أيّ صفقة. وفي هذه الحال، يستمرّ القتال، الذي هو بدوره تفاوض بالنار، لتغيير ميزان القوى في الميدان، ثمّ العودة إلى التفاوض... وهكذا حتّى تصبح أيّ صفقة ممكنةً. إذاً، لا بدّ من التنازل في هذه النقطة أو تلك، من الطرفين معاً. وفي ما عدا ذلك، سيكون أيّ اتفاق إملاءً وليس اتفاقاً. والإملاء يفرضه المنتصر على المهزوم عادة، وهذه الصورة ليست هي صورة الحال في قطاع غزّة. فإذا كان هدف الفلسطينيين في هذه اللحظة وقف النار (أكان دائماً أم مُؤقتاً) فإنّ التنازلات التي لا بدّ منها ستكون شديدة الإيلام. لكنّ قبولها، في نهاية المطاف، أمر ضروري وحيوي، لأنّها تتيح للفلسطينيين الانصراف إلى معالجة المصائب والأهوال التي خلّفتها الهمجية الإسرائيلية. وفي هذا الميدان، حبّذا لو أنّ اتفاق وقف النار جرى توقيعه في الشهر الماضي (يوليو/ تمّوز)، لكنّنا وقرنا ما لا يقل عن ثلاثة آلاف شهيد، والأمر متروك للمحال تقدير آثارها وعقابيلها اليوم. وقد مارست حركة حماس الواقعية السياسية في خضمّ هذه الحرب، فتنازلت عن الوقف الدائم للنار في المرحلة الأولى، ووافقت على عدم انسحاب الجيش الإسرائيلي من قطاع غزّة في المرحلة الأولى، وعلى أن تتولّى جهةٌ فلسطينيةٌ مقبولة الجانب الفلسطيني من معبر رفح، وتردد أنها وافق على إخراج عدد من الأسرى الذين سيُطلق سراحهم إلى خارج الأراضي الفلسطينية، أي إلى المنفى، وهذا حسن، كي لا تغتالهم إسرائيل في ما بعد. التنازل هنا، إلى هذا الحدّ السياسي، يجب أن يكون مصحوباً بالضمانات العربية والدولية، ومن دون ذلك ربّما يتحوّل خديعةً، لأنّ بنيامين نتنياهو يريد الأسرى ويريد العودة إلى الحرب ما أن تُتاح له الفرصة. وعلى سبيل المثال، قبول الانسحاب المتدرّج من محور صلاح الدين (فيلادلفيا) بضمانات أميركية أمر ممكن. فما الضير في ذلك قياساً على ما يمكن توفيره من دماء؟ لقد صار احتلال قطاع غزّة شأناً واقعاً، والردّ على الاحتلال هو المقاومة بالضرورة. وإلى حين انحسار الاحتلال هل يبقى أهل قطاع غزّة مصلوبين على خشبة الانتظار؟... لا بالطبع، فلا بدّ من ترتيبات فورية لإغاثة الناس وهم تحت الاحتلال. لنتذكّر كيف كانت الانتخابات البلدية في الضفّة الغربية تجري تحت الاحتلال، وكذلك الانتخابات الطالبية في الجامعات، واستطراداً لا مناص من منظّمة التحرير الفلسطينية (ومؤسّسات السلطة الفلسطينية معها) لتولي معبر رفح، وهو ما ترفضه إسرائيل بقوّة. وللإشراف على إعادة إعمار غزّة (وهو أمر مشكوك فيه)، وتقديم العون الفوري للمنكوبين.

بين أيدي حركة حماس وحلفائها ورقتان: المقاومة المسلّحة والأسرى الإسرائيليون. ومن البديهي أنّ مفاعيل الأخيرة مؤقّتة؛ فما إن يجري التوصّل إلى وقف إطلاق النار وتبادل الأسرى حتّى ينتهي مفعولها. أمّا ورقة المقاومة المسلّحة فهي ذات أثر استراتيجي وحاسم، لكن في المدى الطويل، ولا يمكن الرهان عليها في تعديل ميزان القوى الحالي سريعاً. فالمقاومة في لبنان، على سبيل المثال، احتاجت 18 عاماً حتّى استطاعت أن تقطف ثمرة تضحياتها. والمقاومة الفيتنامية استمرت نحو 20 عاماً حتّى تحرّرت فيتنام. والثورة الجزائرية دامت ثماني سنوات. وبهذا المعنى، لا يمكن الاستدانة إلى ورقتي الأسرى والمقاومة في تقرير المصائر المباشرة لسكان غزّة ولقضية فلسطين في الآن نفسه. لا أحد من العقلاء يتطلّع إلى إرغام الجيش الإسرائيلي على الخروج من قطاع غزّة الآن وفوراً مثلما خرج من جنوب لبنان في سنة 2000. وجميع العقلاء، خلافاً للتهليليين والمحلّلين الزجّاليين، يتطلّعون إلى وقف القتال والشروع في معالجة المصائب والنوائب التي أنزلها جيش الاحتلال بسكان غزّة. وهذه هي الأولوية التي لا تعلو عليها أيّ أولوية. اللافت في معمعان هذه الحرب، مُتعدّدة الأطوار والأدوار، أنّ إسرائيل صارت تتعامل مع مخيمات الضفّة الغربية بالمسيّرات الانقضاضية، وهو تطوّر خطير وخطر جدّاً. أي أنّ إسرائيل انتقلت من الاقتحامات المباشرة للمخيّمات ولأحياء المدن إلى قتل الكوادر العسكرية للفصائل بالمسيّرات، كما حدث في يوم 17 غشت/ آب 2024 (بلغ عدد الشهداء في الضفّة نحو 640 شهيداً حتّى 2024/8/25). وربّما تعمد إسرائيل، في أحوال ملائمة، إلى تدمير أجزاء من المخيّمات وتجريفها كما فعلت في مخيّمات جنين ونور شمس وبلاطة. والواضح أنّ هجمات المستوطنين على القرى الفلسطينية التي تتزامن مع استخدام المسيّرات لتجنّب الاقتحامات، واستعمال الطائرات لقصف أهداف مُحدّدة، هو تطوّر مُقلق جدّاً ينبئ بأنّ إسرائيل قد تقدم على تجريف بعض المخيّمات، وقصف أهداف حيوية فيها، الأمر الذي ربّما يُؤدّي إلى نوع من الترانسفير المتدرّج نحو الأردن. تريد إسرائيل، في ظلّ هذه الأوضاع القاهرة، القضاء على المقاومة في الضفّة الغربية خطوةً استباقية، وتتطلّع إلى إنهاء السلطة الفلسطينية، وإلى منع منظّمة التحرير الفلسطينية من القيام بواجبها الوطني في غزّة، واعتبار وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا) منظّمة إرهابية. وهذه الأهداف الإسرائيلية يمكن أن يتحقّق بعضها مادامت الحرب جاريةً في قطاع غزّة. وجزءٌ من هذه الأهداف يمكن الحؤول دون تحقّقها وإجهاضها في ما لو توقّفت الحرب. والحكمة تقتضي، الآن وفي كلّ آن، عدم تعريض الضفّة الغربية للدمار، وعدم إتاحة الفرصة لإحداث ترانسفير جزئي ومتدرّج نحو الأردن. وتفرض الحكمة المُجرّدة والعقلانية السياسية على الجميع ضرورة الحفاظ على الأمن الوطني للأردن متيناً ومنيعاً وبعيداً من الأطروحات الخالية من المسؤولية التي تُحرض على الأمن الأردني، أي أمن الدولة وأمن المجتمع، بذرائع واهية. وهذا عبثٌ بالأمن القومي العربي، وفي الحدّ الأدنى عبثٌ بالأمن الوطني للأردن وفلسطين، وهو ما يمثّل مصلحةً إسرائيلية خالصة، فخطر الآتي من الهمجية الإسرائيلية والعنصرية الصهيونية.

(كاتب عربي في بيروت)

> تقتضي الحكمة عدم تعريض الضفّة الغربية للدمار، وعدم إتاحة الفرصة لإحداث ترانسفير جزئي ومتدرّج نحو الأردن

تفكيكُ وحدة الساحات

زياد بركات

في معرض تفسيره لتأخّر الردّ على اغتيال القيادي فؤاد شُكر، أشار الأمين العام لحزب الله، حسن نصر الله، إلى أنّ محور المقاومة كان في حاجة إلى بعض الوقت للتشاور بشأن ما إذا كان يجب أن يردّ المحور كلّه في وقت واحد ويوم واحد أو بشكل منفرد؛ وبردّ الحزب الذي طاول هدفاً استراتيجياً، هو قاعدة غليلوت للمخابرات الإسرائيلية (أمان)، إضافة إلى قاعدة أخرى في عين شيمبا، يكون المحور قد حسم موقفه بالردود المنفردة، والمنضبطة، والمحسوبة، كيلا تقع أطرافه في «فخّ نصبه العدوّ»، بحسب وزير الخارجية الإيراني. ربّما لا تكون ضربات حزب الله متناسبةً مع اغتيال شُكر، إلّا أنّها بالغةُ الأهمية، فمَرْوَحة الأهداف تتوسّع وتزداد خطورةً، وفي حال كانت الضربات قد حقّقت أهدافها، وهو ما يُؤكّده نصر الله وتتكتّم عليه تلّ أبيب، فإنّنا سنكون أمام حالةٍ يمكن وصفها بأقلّ من حربٍ مباشرة وأكبر من اشتباكاتٍ محكومة بقواعد اشتباك. ما يعني أنّنا أمام حالةٍ يمكن أن تنفجر دفعةً واحدةً في أحد اتجاهين: إمّا حرب شاملة في حال ردّت إيران فجاء ردّ إسرائيل عليها أعنف ممّا يتصوّره محور المقاومة، أو التبريد الشامل بالتزامن مع مفاوضات وقف إطلاق النار في غزّة، وهذا هو الأرجح. فصل حزبُ الله بأخر ضربة له واسعة المسارات، فثمّة مسارُ القاهرة - الدوحة التفاوضي، وثمّة مسارُ طهران - واشنطن الخاص بملف الأولى النووي وتبعاته، بالتوازي مع مساراتٍ انتقام منفصلةٍ تخصّ كلّ طرفٍ من أطراف المحور، فحزب الله يردّ على ما يخصّه (اغتيال فؤاد شكر)، وإيران تردّ على اغتيال إسماعيل هنيّة، والحوثيون يردّون على ضرب ميناء الحديدة؛ وهو ما يُحقّق مكاسب لهذه الأطراف منفردة، وبمنحها انتصاراتٍ صغيرةً لا تورّطها في حربٍ شاملةٍ ومديدةٍ ومريرة، لكنّ معادلةً كهذه، رغم ما تبدو عليه من ذكاء، «كظم غيظ» مُرشّحةٌ للانهيار، وتظلّ مرتهنةً بردّ إسرائيل، التي قد تسعى إلى خرق التفاهم غير المُعلن، وقواعد الاشتباك المُتّفق عليها، في حال خرج الردّ الإيراني العسكري، لسبب أو آخر، من المستوى الذي يمكن أن تقبله، فمعادلة «الكلّ منتصر» لا يرسم حدودها حزب الله، كما فهمنا من آخر خطاب لنصر الله، بل خطط بنيامين نتنياهو، الذي قد يرى أنّ ثمّة فرصةً ثمينةً سنحت، وقد لا تتكرّر، بتوجيه ضربات نوعية وغير مسبوقة داخل الأراضي الإيرانية، وهذا وارد نظرياً في الأقلّ. مشكلة فصل المسارات أنّها أضرّت وتضرّ بالطرف الوحيد، الذي قال محور المقاومة إنّه يناصره، وهو المقاومة في غزّة، فتوقيت ضربات حزب الله ترك المقاومة الغزّية بلا غطاء، وأضعف موقفها التفاوضي في القاهرة، فالتهديد بدخول المنطقة مرحلة متقدمة من الاشتباكات، أو حتّى الحرب، كان يمثّل ورقة في يد المقاومة، أما وقد جاء ردّ

أسئلة الراهن العربي

كمال عبد اللطيف

كيف نقرأ أحوالَ الراهن العربي؟ هل يمكننا، في ضوء المتغيّرات الجارية، أن نُحدّد مُؤشّرات كُبرى لأهمّ ما يجري في أغلب البلدان العربية؟... يتحفّظ أحدُهم على أسئلتي قائلاً: لماذا تواصل الحديث عن العرب بالمفرد، في وقتٍ اختارت فيه الأنظمة العربية سياسات لم تعد تُعير فيها أدنى اهتمام للتعاون والتضامن ووحدة المصير؟... ويمكننا أن نواجه الصوت المُتحفّظ على صيغة السؤال بالإشارة إلى أنّ الآخرين ينظرون إلينا بالمفرد، وتمثّل مجموعة الدول العربية أمامهم الواحد المُتعدّد. فكيف نقرأ أحوال الراهن العربي؟ نواجه اليوم الحرب الصهيونية المشتعلة منذ أشهر في فلسطين، حيث يواصل الكيان الصهيوني عدوانه وسعيَه إلى إبادة الشعب الفلسطيني، كما يواصل توسيعه المجال الحربي، فيوجّه ضرباتٍ إلى لبنان وإلى اليمن، بدعم من الغرب الإمبريالي، ولا يستطيع أحدٌ وقف جبروته وعنفه. كما نواجه في مجتمعاتٍ عربية كثيرة حروباً داخليةً مُعلنةً من قبيل ما يجري في كلّ من سورية والعراق، واليمن والسودان، وليبيا ولبنان. وتُقرَبنا المناوشات والحروب الدائرة في هذه البلدان من مجموع المُعطيات، المُرتبطة في كثير من أوجهها بتداعيات ما بعد انفجارات الربيع العربي، وقد مرّ اليوم على بدايات اشتعالها أكثر من عقد، ولم تعد مُجرَّد حروب أهلية، بل تحوّلت حروباً تشارك فيها جيوش ومليشيات دول إقليمية وقوى دولية، وكلٌّ منها يرسم لحضوره ومشاركته استراتيجيات مُحدَّدة. فكيف يمكن أن نرسم المعالم الكبرى لأسئلة الراهن العربي، في بلدان لم تعد أنظمتها قادرةً على معرفة مختلف التفاعلات الجارية في مختلف أقاليمها وجهاتها؟

> كان يفترض، في ضوء الحَراك الاجتماعي، في بلدان عربية عديدة، أن يعود شعار الاستقلال إلى الظهور، من أجل فضاء عربي أكثر تحرّراً

نعيش في أغلب البلدان العربية تحوّلاتٍ تاريخيةً عاصفةً، وأتصوّر أنّنا طرف مُساهم في تدبير كثير من أوجهها، بحكم أنّنا لم نُنْهِ تحرير أوطاننا، ولم نتمكّن كذلك من بناء تاريخنا الذاتي بوسائلنا الخاصة، فقد تخلّينا عن مشروعنا في التقدّم والتنمية، ولم نتمكّن من كسب رهانات النهضة التي صوّبنا النَّظَر نحوها منذ قرنَين. وبدل ذلك، عَوَّدْنا أنفسنا لغة التساهل مع ذواتنا، بالإعلاء من تاريخ المؤامرات التي نعتقد أنّها دُبِّرَت بهدف محاصرتنا، من دون أن نتمكّن من إنجاز التشخيص التاريخي الكاشف عن مسؤولياتنا الذاتية الكبرى، في ما أصابنا كلّه من ويلات، وما لحقنا من دمار، دمار سورية واليمن وليبيا، والدمار المتواصل اليوم في فلسطين المحتلّة، من دون أن ننسى صور الاختراق الصهيوني المتمثّلة في سياسات تعميم التطبيع، وقد شملت اليوم في السّرّ وفي العلن عديداً من بلداننا.

تكشف حِدّة المعارك التي تملأ اليوم بلداناً عربية عديدة، ما يمكن إدراجه ضمن معارك الإصلاحين، السياسي والديني، حتّى وإن اتّخذ مُسَمَّيات أخرى، وحتّى عندما تلجأ الأطراف المتصارعة إلى افتعال ما يُبرز تواصل المعارك في حال تعثُّرها أو توقّفها، أو توظيف معطيات وآليات تَتَّسِم بكثير من العنف والعنف المُضاد، الأمر الذي يُدْخِل الأطراف المتصارعة في دوّامات من الرعب التي نعرف قدراتها الجهنمية على التخريب ونشر البلبلة، ثمّ تمرير كثير من المواقف التي لا علاقة لها بما يجري داخل مجتمعاتنا. لكنّنا نعرف أيضاً، وسط الصراعات كلّها، الدائرة والمركّبة والمُفتعَلة أحياناً، أنّه لا يمكن تخطّي كثير من عِلَلِنا من دون معارك ومن دون تضحيات.

تحوَّل المشرق العربي شيئاً فشيئاً مختبراً لبناء ديناميات جديدة في العلاقات الدولية، إذ تتنافس قوى إقليميةٌ ودوليةٌ كثيرةٌ، لترتيب مواقفَ وخياراتٍ ومواقعَ، والإشارة هنا إلى مواقفِ كلٍّ من روسيا وتركيا وإيران ودول الاتحاد الأوروبي وأميركا. وفي مقابل ذلك، نجد أنّ العرب اختاروا ومن دون استثناء، السيولة والتمدُّد بجوار عالمٍ تخترقه رجّات عنيفة، عالم أصبح في حاجةٍ أخيراً إلى قليل من السُّمْك والصَّلابة. ويكشف التدهور المستمرّ في الحالة العربية، أمام المتغيّرات الجارية أمامنا، عجزنا عن مواجهة القِوَى الإقليمية والدولية، وقد تَخَطّى الصراع المتواصل اليوم، في العراق وسورية ولبنان والسودان، وفي الخليج العربي وفي فلسطين المحتلّة، سياقاتِ ما عُرِف بـ«الربيع العربي» وتَبِعَاتِه، وهو يرسم اليوم مواقفَه ومواقعَه في إطار أكبر، يتعلّق بإعادة تأسيس موازين القِوَى الإقليمية والدولية، خارج معادلاتِ الإصلاح والثورة ومواجهة الاستبداد والفساد. يكاد الفاصل بين حدود التدخّل الإقليمي والدولي، وحدود الفعل الذاتي، فيما يقع اليوم في مجتمعاتنا وعلى أرضنا من المحيط إلى الخليج، يكاد لا يُرَى، بحكم أنّ الأحداث والوقائع التي نواجه تتّسم باختلاط كثير. إنّها تتعيّن بجملة من العوامل الجديدة والمُركَّبة، كما ترتبط بسياقات التاريخ في مجراه العام، وتتّصل بالاستراتيجيات التي تحسب حسابات الراهن والمستقبل، ومن دون إغفال مقتضيات المصالح مُمَثَّلَةً في النفط ومُجَسَّدَةً في إسرائيل، وفي حسابات أخرى إقليمية. لكن ألا تعتبر الحالة المختلطة في لحظاتٍ مماثِلة لحالتنا ظاهرةً عامّةً؟... وأتصوَّر أنّ ما ينقلها اليوم من العام إلى الخاص، يتمثل في الأوجه التي تعرفها الحرب العدوانية الدائرة منذ أشهر في قلب فلسطين. فالعرب يقفون اليوم وهم يواجهون عجزهم المُركَّب، المتمثّل في التبعية وفي عدم إدراكهم الوضع المتحوّل في عالمٍ ينشأ على أنقاض تَرِكَةِ عالمٍ في طور الضُّمُور والاختفاء. وكان يُفترض في ضوء تجربة الحَراك الاجتماعي، وقد شمل في آخر سنوات بلداناً عربيةً عديدةً، أن يعود شعار الاستقلال إلى الظهور، من أجل فضاء عربي أكثر تحرّراً، وأكثر قدرةً في كسر قيود التطبيع والتبعية، لمباشرة التأسيس لمجتمع جديد. لكن كيف يمكن في ضوء التحوّلات العاصفة الجارية أن نواجه أسئلتنا ومصيرنا؟

(أكاديمي مغربي)

مَلِكٌ بلا مملكة أو مملكةٌ بلا مَلِكٌ

أيمن الشوفي

لا تستريح المبادرات السياسية من ملاحقة أزمة الحكم في سورية حين تطوفُ حول الجميع منذ 13 عاماً، ولا تملّ تلك المبادرات من استيلادِ نفسها حول عطالةٍ سياسية مكثّفة، وثقيلةِ التكوين، إذ غالباً ما تكتسب سمات الحلّ السياسي من دون أن تستطرد في بلوغه، فتصابُ مع مرور الوقت بالتعب والإعياء، ذلك أنّ تخزينها الطويل في أقبية المماطلة، يجعلها أيضاً تُصاب بالعطب، وعدم إمكانية الاستخدام لاحقاً.

ولعلّ مبادرة أسماء الأسد هي الأحدث ظهوراً في خطّ سير المبادرات المُتعثّرة، التي جرى تناقل محتواها على أنّه يضمن انتقالاً سياسيّاً في سورية يرضاه النظام قبل غيره، ثمّ قيل بأنّها لاقت استحسان الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، وقبلت بها دولٌ عربيةٌ عدّةٌ، ومعها تنتقل سورية من نظام الحكم الجمهوري، إلى نظام الحكم المَلَكي، على أن تكون عائلة الأسد هي الأسرة المَلَكيّة الحاكمة لسورية. فعن أيّ مَلِكٍ تتحدّث أسماء الأسد؟ وعن أيّ مملكة؟

ربّما استدعت، في تفكيرها ذاك، تاريخ النظام الجمهوري المُعطّل في سورية منذ استولى حافظ الأسد على الحكم بانقلاب نوفمبر/ تشرين الثاني (1970)، فقبض بمفرده على جميع صلاحيات الحكم في البلاد، ثمّ ورَّث ابنه بشّار وصفته تلك في الحكم الشموليّ مملكةً حدودها الخوف والرعب، وسادتها طغاةٌ قساةُ القلوب جاؤوا من القاع المتشبّع بمشاعر القهر الاجتماعي والإحساس المُفرِط بالدونيّة.

> مبادرة أسماء الأسد لاستبدال نظام الحكم الحالي في سورية بالنظام الملكي تُحيلنا مباشرةً إلى رغبة تلك الأسرة بالاحتفاظ بالسلطة بأيّ ثمنٍ

وفي وقت ترقب فيه مجلس الشعب السوري حُضورَ رأس النظام أعمالَ الجلسة الافتتاحية، يوم الأربعاء 21 أغسطس/ آب، وهي أولى جلسات الدورة الاستثنائية الأولى من الدور التشريعي الرابع، وإلقاء كلمةٍ بهلوانيّةٍ هناك، كما جرت العادة مع كلّ دورٍ تشريعيّ جديد، وجدنا كيف أنّ بشّار الأسد لم يحضر (!)، وهو الغائبُ عن المشهد السياسي العام منذ شُوهِدَ في موسكو آخر مرّة في زيارة مُستعجَلة وغامضة انغرست في محيطها كثيرٌ من التكهّنات والاستنتاجات، وانقسمت ما بين أنّه خاضع للإقامة الجبرية هناك أو أنّ موسكو تريد حمايته من احتمال تصفيته. وفي الحالتين، لم يهبط المرّة هذه رأسُ النظام درجَ مجلس الشعب المفروش بالسجاد العجمي الأحمر، محروماً من سماع حفلة تصفيقٍ خرقاءَ لطالما كانت تُطربه، حارماً في آن أعضاء ذاك المجلس من فضائل تذوّق ابتسامات الرئيس، لكنّه وأيضاً حُرِمَ أو حَرَمَ نفسه من ممارسة فعل الكلام، الذي يَلتحقُ به كثيرٌ من التهريج السمج قبالة من يعتقدون أنفسهم ممثّلين عن الشعب السوري، في بلاط من يعتقد نفسه ملكاً على عرش مملكة أثاثها مُقسّمٌ ومُستباح، وخرابها يصرخُ وحدهُ حين يُتجوّل داخل ما تبقّى بها من مكان.

فهل يحاول بشّار الأسد توظيف غيابه ذاك في أنّه بات غير مُكترثٍ بأن يقبض على كامل السلطة في البلاد؟ وهل يريد الإيحاء من ذلك بأنّه منح هامشاً من الصلاحيات لمجلس شعبه، وحكومة نظامه؟... ربّما يعنيه ترويجُ مثل هذا الإيحاء السياسي، لا سيّما أنّه أوعز أن تنال الحكومة القادمة (غالباً سيعود حسين عرنوس المقرّب من إيران لتشكيلها)، ثقةَ مجلس الشعب، وهذا إن حدث فسيكون حدوثه للمرّة الأولى في نظام الأسدَين، كما أوعز بإمكانية أن يحجب مجلسُ الشعب الثقةَ عن الحكومة أو بعض وزرائها إن اقتضت الضرورة ذلك، نوعاً من إعادة توزيع السلطة، أو التنازل عن جزءٍ منها، وتركه للمؤسّسات الدستورية المعنية بالأمر، وهذا أيضاً من شأنه دعم مبادرة زوجته (جلالة الملكة)، وإعادة تدوير رأس النظام السوري، من ديكتاتور سيكوباتي يترأس جمهورية تحمل اسم عائلته، إلى «جلالة» مَلِكٍ جديد لا يريد الاستحواذ على كامل السلطة، بل يترفّع عن ذلك، ويترك بعضاً من الصلاحيّات لإعادة تدويرها في فضائه «المَلَكي» المُرتقَب.

ليست تلك المبادرة الأولى التي تستعطف عقل أسماء الأسد، إذ دلّها عقلها نفسه في أواخر يناير/ كانون الثاني من العام 2022 على مبادرة الحزام والطريق مع الصين، لتبرم مع الحكومة الصينية اتفاقيّة بواسطة «الأمانة السورية للتنمية»، التي تتبع لها وتتمتّع بنفوذ واسع داخل منظومة صناعة القرار وتنفيذه في سورية. أرادت حينها كسرَ عُزلةِ النظام السوري المنبوذ إقليمياً ودولياً، ولو جزئيّاً، والاستحواذ على بعض التمويلات الصينية، في حين وجدت الصين في المبادرة فرصةً للوقوف في وقتٍ مُبكّر على عتبة إعادة الإعمار، تلك الوليمة الضخمة التي ينتظر الجميعُ تلقّي بطاقة الدعوة للمشاركة فيها.

أيضاً، تحيلنا مبادرة أسماء الأسد الخاصّة باستبدال نظام الحكم الحالي في سورية بالنظام الملكي مباشرةً إلى الجانب اللاعقلاني المظلم، الذي يسود سلوك تلك الأسرة، ورغبتها الحميمة بالاحتفاظ بالسلطة في سورية بأيّ ثمن، وبأيّ طريقةٍ كانت، ثمّ إنّ ما بادرت إليه أسماء الأسد من طرح سياسي خبيث قد يجد مكاناً يتنفّس من خلاله داخل المبادئ الخمسة للمبادرة الأردنية الخاصّة بحلّ أزمة الحكم في سورية، والتي صرنا نعرفها باسم مبادرة «خطوة مقابل خطوة»، وبصورةٍ خاصّة المبدأين الأول والثاني، اللذين يتحدّثان عن استبعاد الحلّ العسكري لإنهاء الأزمة السورية، وأنّ تغيير النظام السوري ليس هدفَ المبادرة التي تجد في تطبيق قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2254 (أكّد أنّ الشعب السوري هو من يقرر مستقبل البلاد، ودعا إلى تشكيل حكومة انتقالية وإلى انتخابات برعاية أممية)، أفضلَ السبل للمضي في مسار الحلّ السياسي لأزمة الحكم في سورية.

(كاتب سوري)

هل تدخل فرنسا الحرب الأوكرانية؟

مدى الفاتح

فرنسا الرسمية مُنخرطةٌ بالفعل في الحرب الأوكرانية، فموقفها المناصر لأوكرانيا مُعلَن، ليس منذ أوّل يوم في الحرب الحالية فقط، بل منذ الحرب الأولى في عام 2014، حين بادرت إلى إرسال خبراء ومستشارين عسكريين. أمّا في حرب 2022، فلم تكتفِ بالدعم الدبلوماسي وإبداء التعاطف، بل مضت خطواتٍ أبعدَ عبر تقديمها الدعم اللوجستي وتوفير المُعدّات والتدريب، حتّى وصل الأمر خلال الأشهر الماضية حدّ تلويح الرئيس إيمانويل ماكرون بخيار التدخّل العسكري المباشر.

يمكن لمتابع الحالة السياسية الفرنسية أن يلاحظ أنّ هذا الموقفَ المُتحمّس، الذي يذهب إلى مناصرة أوكرانيا والوقوف معها بأيّ ثمن، غيرُ متفق عليه بين السياسيين الفرنسيين، الذين يرى أغلبهم أنّ انخراط بلادهم يجب أن يكون متوازناً وبنّاءً، مع الحرص على الاحتفاظ بعلاقة جيدة مع روسيا، الدولة ذات الثقل والأهمّية بالنسبة لأوروبا. كان السياسيون الرافضون للتصعيد ضدّ روسيا يُشيرون إلى الخسائر الكبيرة التي تتكبّدها أوروبا ثمناً للعداء المُعلَن تجاه الروس. أبرز هذه الخسائر هو التعقيدات المرتبطة بموارد الغاز والطاقة، إذ كانت معظم الدول الأوروبية تتعامل مع روسيا مصدراً رئيساً وشريكاً أقرب، وهو ما كان يصعب تغييره في ظلّ صعوبة وبُعد منفرد. تكلفة الانخراط في الحرب الأوكرانية لا تظهر في الأزمة الاقتصادية، وارتفاع تكاليف المعيشة بسبب زيادة أسعار الطاقة، فقط، بل تظهر أيضاً في حالة الاستنفار الأمني المستمرّة، التي تعود للخشية من قيام روسيا بعمليةٍ تخريبيةٍ داخل فرنسا ردّاً على ما تقوم به الأخيرة من رعايةٍ للجيش الأوكراني. جديد ما شهدناه في هذا الصدد هو ما حدث إبّان الاستعداد للأولمبياد، إذ بلغت حالةُ الاستعدادِ مستوياتٍ غيرَ مسبوقةٍ مع وجود آلاف المسلّحين التابعين للقوات الأمنية، الذين انتشروا في العاصمة إلى جانب جيوش أخرى من الخبراء التقنيين، الذين كانوا يستعدّون لمواجهة أيّ هجماتٍ سيبرانية قد تُهدِّد انسياب الخدمات.

> علاقات دول أفريقيا بفرنسا لم تكن مبنيةً على الندّية بقدر ما كانت علاقةَ استغلالٍ ورهنٍ للإرادة السياسية والاقتصادية

يرى المعارضون لتوجّهات ماكرون، التي تمثل تهديداً وجودياً لفرنسا، وفق تعبير اليمينية مارين لوبان، أنّ خروج فرنسا المُذلّ من مستعمراتها السابقة في أفريقيا، والقطيعة، التي تعيشها حالياً مع عدد كبير من بلدان القارّة، هو إحدى نتائج معاداة روسيا، التي استخدمت مهارتها المعروفة في البروباغندا من أجل تشويه صورة فرنسا، ما ساهم في إلهاب حماسة الأفارقة، ودفعهم إلى المطالبة بقطع العلاقات ونقض اتفاقات الشراكة التاريخية، ما أنتج فراغاً لم تتأخّر روسيا في ملئه.

بين مزدوجتين، يمكن أن نقول إنّ ذلك الحديث المُتكرّر عن دور الدعاية الروسية وتسببها في تدهور العلاقات الفرنسية الأفريقية يبدو مبالغاً فيه، فالحقيقة التي لا تُنكَر هي أنّ علاقات دول أفريقيا بفرنسا لم تكن مبنيةً على الندّية بقدر ما كانت علاقةَ استغلالٍ ورهنٍ للإرادة السياسية والاقتصادية. هذه ليست كذبةً يروّجها الإعلامُ والقنواتُ الروسية المُعادية، كما يذهب بعض الفرنسيين، بل هي ممّا لا يُنكِره أهمّ الباحثين العقلانيين، الذين يرون أنّ المتسبّب في هذه الخسارة هو السياسة الاستعلائية، التي كانت متأسّسةً على أخذ ما يمتلكه الأفارقة كلّه بلا مقابل.

يمكننا أن نلاحظ أيضاً أنّه، وعلى الرغم من الاتفاق، إلّا أنّ منطلقات السياسيين الرافضين توجّهات الرئيس ماكرون، التي ترى أنّ من واجب فرنسا الوقوف مع أوكرانيا، وإن أدّى ذلك إلى بذل بعض التضحيات، مختلفة، فاليساريون يلفتون إلى أنّ الخاسر من هذه الحرب هو أوروبا، التي تدفع وتخسر كثيراً، في حين تبقى الولايات المتحدة في مأمن من الناحيتَين العسكرية والاقتصادية، أمّا اليمينيون، فيرون أنّ روسيا تبقى جزءاً من العائلة الغربية، التي لا يجب الدخول معها في صراع، بل يجب احتواؤها من أجل مواجهة الأخطار الحقيقية القادمة من دول الجنوب، ومن الثقافات المنافسة.

هناك، بجانب ذلك كلّه، عاملٌ يُصرّ الداعون إلى دخول الحرب بشكل مباشر، في فرنسا، وأيضاً في بولندا والتشيك، على تجاهله، وهو عامل السلاح النووي. إنّ تصوّر أنّ بالإمكان تركيع روسيا وإجبارها على الاعتراف بالهزيمة، وعلى القبول بالشروط الأوكرانية لا يبدو منطقياً، فصحيحٌ أنّ فتحَ باب حرب نووية لن يكون خياراً سهلاً وستكون له عواقب، إلّا أنّ من المخاطرة تجاهل حقيقة أنّ روسيا هي إحدى الدول النووية.

لم يكفّ الرئيس الأوكراني فلوديمير زيلينسكي عن المطالبة بأسلحة قادرة على الهجوم، وليس على صدّ هجمات الروس فقط. هذه المطالبات تتزايد اليوم بعد نجاح مغامرة التوغّل في الأراضي الروسية، والتي نتج عنها احتلالُ أجزاءٍ من إقليم كورسك. المجموعة الغربية، وفي رأسها فرنسا، اعتبرت في تصريحاتها أنّ هذا العمل مشروع للدفاع عن النفس ووقف اعتداءات موسكو. على هذا النحو يشرعن الحلفاء الغربيون عمليات أوكرانيا في الداخل الروسي، فيعتبرون أنّه إذا كانت الهجمات تنطلق من منصّات في داخل روسيا، فإنّ استهداف تلك المواقع وتحييدها ليس اعتداءً أو خرقاً للقانون.

> الخيارات الأخرى أو انعدامها. لا تنفصل هذه الملاحظة عن سؤال الديمقراطية، فبرامج الأحزاب المنافسة، التي حصلت على عدد أصوات أكبر من أصوات مجموعة ماكرون كانت متفقةً كلّها على التوازن ما بين دعم أوكرانيا، دولةً مُعتدى عليها، مع الحرص على فتح أبواب الحوار والتعاون مع روسيا. ما حدث أنّ هذا الصوت لم يسمح له بأن يُشكّل حكومةً، فقطع الرئيس ماكرون الطريق على الجميع حينما أعلن أنّه لا يوجد فائز في الانتخابات، وأنّ الكتل كلّها هي أقلّيات لا يحقّ لأيّ منها أن يختار رئيس الوزراء بشكل مضمون الأثر، وهذا ما وضع نظام الحكم في سوريّة داخل حيّز تجريبيّ جعله أقرب ما يكون إلى نظام المَلَكيّة المُطلقة في الحكم منه إلى النظام الجمهوري، فالأب وابنه كانا رئيسَين بصلاحيات مَلِكٍ مُطلق السلطة، ومع توريث الحكم في سورية (رأته أسماء في مبادرتها توريثاً للعرش)، استُدرج النظام الجمهوري إلى مقصلةٍ فصلت الاسم عن رقبةِ المُسمَّى، وأحالته توصيفاً مُغايراً لطبيعته الدستوريّة، فغدت سورية بالفعل

بين حدود التدخّل الإقليمي والدولي، وحدود الفعل الذاتي، فيما يقع اليوم في مجتمعاتنا وعلى أرضنا من المحيط إلى الخليج، يكاد لا يُرَى، بحكم أنّ الأحداث والوقائع التي نواجه تتّسم باختلاط كثير. إنّها تتعيّن بجملة من العوامل الجديدة والمُركَّبة، كما ترتبط بسياقات التاريخ في مجراه العام، وتتّصل بالاستراتيجيات التي تحسب حسابات الراهن والمستقبل، ومن دون إغفال مقتضيات المصالح مُمَثَّلَةً في النفط ومُجَسَّدَةً في إسرائيل، وفي حسابات أخرى إقليمية. لكن ألا تعتبر الحالة المختلطة في لحظاتٍ مماثِلة لحالتنا ظاهرةً عامّةً؟... وأتصوَّر أنّ ما ينقلها اليوم من العام إلى الخاص، يتمثل في الأوجه التي تعرفها الحرب العدوانية الدائرة منذ أشهر في قلب فلسطين. فالعرب يقفون اليوم وهم يواجهون عجزهم المُركَّب، المتمثّل في التبعية وفي عدم إدراكهم الوضع المتحوّل في عالمٍ ينشأ على أنقاض تَرِكَةِ عالمٍ في طور الضُّمُور والاختفاء. وكان يُفترض في ضوء تجربة الحَراك الاجتماعي، وقد شمل في آخر سنوات بلداناً عربيةً عديدةً، أن يعود شعار الاستقلال إلى الظهور، من أجل فضاء عربي أكثر تحرّراً، وأكثر قدرةً في كسر قيود التطبيع والتبعية، لمباشرة التأسيس لمجتمع جديد. لكن كيف يمكن في ضوء التحوّلات العاصفة الجارية أن نواجه أسئلتنا ومصيرنا؟

(أكاديمي مغربي)

مَلِكٌ بلا مملكة أو مملكةٌ بلا مَلِكٌ

أيمن الشوفي

لا تستريح المبادرات السياسية من ملاحقة أزمة الحكم في سورية حين تطوفُ حول الجميع منذ 13 عاماً، ولا تملّ تلك المبادرات من استيلادِ نفسها حول عطالةٍ سياسية مكثّفة، وثقيلةِ التكوين، إذ غالباً ما تكتسب سمات الحلّ السياسي من دون أن تستطرد في بلوغه، فتصابُ مع مرور الوقت بالتعب والإعياء، ذلك أنّ تخزينها الطويل في أقبية المماطلة، يجعلها أيضاً تُصاب بالعطب، وعدم إمكانية الاستخدام لاحقاً.

ولعلّ مبادرة أسماء الأسد هي الأحدث ظهوراً في خطّ سير المبادرات المُتعثّرة، التي جرى تناقل محتواها على أنّه يضمن انتقالاً سياسيّاً في سورية يرضاه النظام قبل غيره، ثمّ قيل بأنّها لاقت استحسان الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، وقبلت بها دولٌ عربيةٌ عدّةٌ، ومعها تنتقل سورية من نظام الحكم الجمهوري، إلى نظام الحكم المَلَكي، على أن تكون عائلة الأسد هي الأسرة المَلَكيّة الحاكمة لسورية. فعن أيّ مَلِكٍ تتحدّث أسماء الأسد؟ وعن أيّ مملكة؟

ربّما استدعت، في تفكيرها ذاك، تاريخ النظام الجمهوري المُعطّل في سورية منذ استولى حافظ الأسد على الحكم بانقلاب نوفمبر/ تشرين الثاني (1970)، فقبض بمفرده على جميع صلاحيات الحكم في البلاد، ثمّ ورَّث ابنه بشّار وصفته تلك في الحكم الشموليّ مملكةً حدودها الخوف والرعب، وسادتها طغاةٌ قساةُ القلوب جاؤوا من القاع المتشبّع بمشاعر القهر الاجتماعي والإحساس المُفرِط بالدونيّة.

> مبادرة أسماء الأسد لاستبدال نظام الحكم الحالي في سورية بالنظام الملكي تُحيلنا مباشرةً إلى رغبة تلك الأسرة بالاحتفاظ بالسلطة بأيّ ثمنٍ

وفي وقت ترقب فيه مجلس الشعب السوري حُضورَ رأس النظام أعمالَ الجلسة الافتتاحية، يوم الأربعاء 21 أغسطس/ آب، وهي أولى جلسات الدورة الاستثنائية الأولى من الدور التشريعي الرابع، وإلقاء كلمةٍ بهلوانيّةٍ هناك، كما جرت العادة مع كلّ دورٍ تشريعيّ جديد، وجدنا كيف أنّ بشّار الأسد لم يحضر (!)، وهو الغائبُ عن المشهد السياسي العام منذ شُوهِدَ في موسكو آخر مرّة في زيارة مُستعجَلة وغامضة انغرست في محيطها كثيرٌ من التكهّنات والاستنتاجات، وانقسمت ما بين أنّه خاضع للإقامة الجبرية هناك أو أنّ موسكو تريد حمايته من احتمال تصفيته. وفي الحالتين، لم يهبط المرّة هذه رأسُ النظام درجَ مجلس الشعب المفروش بالسجاد العجمي الأحمر، محروماً من سماع حفلة تصفيقٍ خرقاءَ لطالما كانت تُطربه، حارماً في آن أعضاء ذاك المجلس من فضائل تذوّق ابتسامات الرئيس، لكنّه وأيضاً حُرِمَ أو حَرَمَ نفسه من ممارسة فعل الكلام، الذي يَلتحقُ به كثيرٌ من التهريج السمج قبالة من يعتقدون أنفسهم ممثّلين عن الشعب السوري، في بلاط من يعتقد نفسه ملكاً على عرش مملكة أثاثها مُقسّمٌ ومُستباح، وخرابها يصرخُ وحدهُ حين يُتجوّل داخل ما تبقّى بها من مكان.

فهل يحاول بشّار الأسد توظيف غيابه ذاك في أنّه بات غير مُكترثٍ بأن يقبض على كامل السلطة في البلاد؟ وهل يريد الإيحاء من ذلك بأنّه منح هامشاً من الصلاحيات لمجلس شعبه، وحكومة نظامه؟... ربّما يعنيه ترويجُ مثل هذا الإيحاء السياسي، لا سيّما أنّه أوعز أن تنال الحكومة القادمة (غالباً سيعود حسين عرنوس المقرّب من إيران لتشكيلها)، ثقةَ مجلس الشعب، وهذا إن حدث فسيكون حدوثه للمرّة الأولى في نظام الأسدَين، كما أوعز بإمكانية أن يحجب مجلسُ الشعب الثقةَ عن الحكومة أو بعض وزرائها إن اقتضت الضرورة ذلك، نوعاً من إعادة توزيع السلطة، أو التنازل عن جزءٍ منها، وتركه للمؤسّسات الدستورية المعنية بالأمر، وهذا أيضاً من شأنه دعم مبادرة زوجته (جلالة الملكة)، وإعادة تدوير رأس النظام السوري، من ديكتاتور سيكوباتي يترأس جمهورية تحمل اسم عائلته، إلى «جلالة» مَلِكٍ جديد لا يريد الاستحواذ على كامل السلطة، بل يترفّع عن ذلك، ويترك بعضاً من الصلاحيّات لإعادة تدويرها في فضائه «المَلَكي» المُرتقَب.

ليست تلك المبادرة الأولى التي تستعطف عقل أسماء الأسد، إذ دلّها عقلها نفسه في أواخر يناير/ كانون الثاني من العام 2022 على مبادرة الحزام والطريق مع الصين، لتبرم مع الحكومة الصينية اتفاقيّة بواسطة «الأمانة السورية للتنمية»، التي تتبع لها وتتمتّع بنفوذ واسع داخل منظومة صناعة القرار وتنفيذه في سورية. أرادت حينها كسرَ عُزلةِ النظام السوري المنبوذ إقليمياً ودولياً، ولو جزئيّاً، والاستحواذ على بعض التمويلات الصينية، في حين وجدت الصين في المبادرة فرصةً للوقوف في وقتٍ مُبكّر على عتبة إعادة الإعمار، تلك الوليمة الضخمة التي ينتظر الجميعُ تلقّي بطاقة الدعوة للمشاركة فيها.

أيضاً، تحيلنا مبادرة أسماء الأسد الخاصّة باستبدال نظام الحكم الحالي في سورية بالنظام الملكي مباشرةً إلى الجانب اللاعقلاني المظلم، الذي يسود سلوك تلك الأسرة، ورغبتها الحميمة بالاحتفاظ بالسلطة في سورية بأيّ ثمن، وبأيّ طريقةٍ كانت، ثمّ إنّ ما بادرت إليه أسماء الأسد من طرح سياسي خبيث قد يجد مكاناً يتنفّس من خلاله داخل المبادئ الخمسة للمبادرة الأردنية الخاصّة بحلّ أزمة الحكم في سورية، والتي صرنا نعرفها باسم مبادرة «خطوة مقابل خطوة»، وبصورةٍ خاصّة المبدأين الأول والثاني، اللذين يتحدّثان عن استبعاد الحلّ العسكري لإنهاء الأزمة السورية، وأنّ تغيير النظام السوري ليس هدفَ المبادرة التي تجد في تطبيق قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2254 (أكّد أنّ الشعب السوري هو من يقرر مستقبل البلاد، ودعا إلى تشكيل حكومة انتقالية وإلى انتخابات برعاية أممية)، أفضلَ السبل للمضي في مسار الحلّ السياسي لأزمة الحكم في سورية.

(كاتب سوري)

هل تدخل فرنسا الحرب الأوكرانية؟

مدى الفاتح

فرنسا الرسمية مُنخرطةٌ بالفعل في الحرب الأوكرانية، فموقفها المناصر لأوكرانيا مُعلَن، ليس منذ أوّل يوم في الحرب الحالية فقط، بل منذ الحرب الأولى في عام 2014، حين بادرت إلى إرسال خبراء ومستشارين عسكريين. أمّا في حرب 2022، فلم تكتفِ بالدعم الدبلوماسي وإبداء التعاطف، بل مضت خطواتٍ أبعدَ عبر تقديمها الدعم اللوجستي وتوفير المُعدّات والتدريب، حتّى وصل الأمر خلال الأشهر الماضية حدّ تلويح الرئيس إيمانويل ماكرون بخيار التدخّل العسكري المباشر.

يمكن لمتابع الحالة السياسية الفرنسية أن يلاحظ أنّ هذا الموقفَ المُتحمّس، الذي يذهب إلى مناصرة أوكرانيا والوقوف معها بأيّ ثمن، غيرُ متفق عليه بين السياسيين الفرنسيين، الذين يرى أغلبهم أنّ انخراط بلادهم يجب أن يكون متوازناً وبنّاءً، مع الحرص على الاحتفاظ بعلاقة جيدة مع روسيا، الدولة ذات الثقل والأهمّية بالنسبة لأوروبا. كان السياسيون الرافضون للتصعيد ضدّ روسيا يُشيرون إلى الخسائر الكبيرة التي تتكبّدها أوروبا ثمناً للعداء المُعلَن تجاه الروس. أبرز هذه الخسائر هو التعقيدات المرتبطة بموارد الغاز والطاقة، إذ كانت معظم الدول الأوروبية تتعامل مع روسيا مصدراً رئيساً وشريكاً أقرب، وهو ما كان يصعب تغييره في ظلّ صعوبة وبُعد منفرد. تكلفة الانخراط في الحرب الأوكرانية لا تظهر في الأزمة الاقتصادية، وارتفاع تكاليف المعيشة بسبب زيادة أسعار الطاقة، فقط، بل تظهر أيضاً في حالة الاستنفار الأمني المستمرّة، التي تعود للخشية من قيام روسيا بعمليةٍ تخريبيةٍ داخل فرنسا ردّاً على ما تقوم به الأخيرة من رعايةٍ للجيش الأوكراني. جديد ما شهدناه في هذا الصدد هو ما حدث إبّان الاستعداد للأولمبياد، إذ بلغت حالةُ الاستعدادِ مستوياتٍ غيرَ مسبوقةٍ مع وجود آلاف المسلّحين التابعين للقوات الأمنية، الذين انتشروا في العاصمة إلى جانب جيوش أخرى من الخبراء التقنيين، الذين كانوا يستعدّون لمواجهة أيّ هجماتٍ سيبرانية قد تُهدِّد انسياب الخدمات.

يرى المعارضون لتوجّهات ماكرون، التي تمثل تهديداً وجودياً لفرنسا، وفق تعبير اليمينية مارين لوبان، أنّ خروج فرنسا المُذلّ من مستعمراتها السابقة في أفريقيا، والقطيعة، التي تعيشها حالياً مع عدد كبير من بلدان القارّة، هو إحدى نتائج معاداة روسيا، التي استخدمت مهارتها المعروفة في البروباغندا من أجل تشويه صورة فرنسا، ما ساهم في إلهاب حماسة الأفارقة، ودفعهم إلى المطالبة بقطع العلاقات ونقض اتفاقات الشراكة التاريخية، ما أنتج فراغاً لم تتأخّر روسيا في ملئه.

بين مزدوجتين، يمكن أن نقول إنّ ذلك الحديث المُتكرّر عن دور الدعاية الروسية وتسببها في تدهور العلاقات الفرنسية الأفريقية يبدو مبالغاً فيه، فالحقيقة التي لا تُنكَر هي أنّ علاقات دول أفريقيا بفرنسا لم تكن مبنيةً على الندّية بقدر ما كانت علاقةَ استغلالٍ ورهنٍ للإرادة السياسية والاقتصادية. هذه ليست كذبةً يروّجها الإعلامُ والقنواتُ الروسية المُعادية، كما يذهب بعض الفرنسيين، بل هي ممّا لا يُنكِره أهمّ الباحثين العقلانيين، الذين يرون أنّ المتسبّب في هذه الخسارة هو السياسة الاستعلائية، التي كانت متأسّسةً على أخذ ما يمتلكه الأفارقة كلّه بلا مقابل.

يمكننا أن نلاحظ أيضاً أنّه، وعلى الرغم من الاتفاق، إلّا أنّ منطلقات السياسيين الرافضين توجّهات الرئيس ماكرون، التي ترى أنّ من واجب فرنسا الوقوف مع أوكرانيا، وإن